



إقرار قانون الدين العام 'قريباً' كإداة تمكّن الدولة من الاقتراض.. وسط تمنع الكويت باحتياطات مالية قوية وتصنيف انتماني 'عال' وصندوق سيادي ضمن الخمسة الكبار عالمياً

نورة الفصام: لا ضريبة دخل على الأفراد.. الآن

متفائلون بالمستقبل القريب.. ونمضي في زيادة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع

أسعار الفائدة تأخذ مساراً تنازلياً سيدفع لزيادة المشاريع وتحريك عجلة التنمية

2.6% نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2025 بما يتماشى مع رؤية البنك الدولي

عودة الكويت إلى إصدارات السندات الدولية وفقاً لأسعار الفائدة وبعد دراسة ومشاورات

10% النسبة المستهدفة للإيرادات غير النفطية بالميزانية ونطمح لزيادتها أسوة بدول الخليج

ضريبة الدخل على أعمال الشركات في الكويت جاءت لتحقيق العدالة الضريبية

سكنون هناك إعفاءات للقطاعات الحيوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والإستراتيجية

السياسة الضريبية بالكويت حالياً هدفها إيجاد نظام ضريبي كامل وشامل يلتزم بالواجبات الدولية

مازلنا ندرس متى يمكن أن نطبق الضرائب التي تأتي ضمن التزاماتنا مع بقية دول الخليج

'هيئة الشراكة' ستطرح الكثير من المشاريع.. وسنسرّع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة

العجز المالي خلال السنة المالية الحالية سيكون في حدود المبلغ المقدّر بمشروع الموازنة

تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية جادة ونسعى نحو اقتصاد 'مرن ومستدام'

خلالها خلال السنوات الثلاث المقبلة. وحول العجز النهائي للسنة المالية الذي من الممكن أن يكون أقل من المقدّر قالت باقتضاب «لا نعتقد أنه في هذه الحدود بإذن الله».

وأضافت أن هناك خطوات جادة في تنويع الاقتصاد وضخ المزيد من الاستثمارات داخل الدولة من القطاعين العام والخاص، خصوصاً لدى البلاد هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي ستقوم بدورها في طرح الكثير من المشاريع، وسيتم تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة.

استقطاب الاستثمارات الأجنبية

من جهة أخرى، قالت وزارة المالية في بيان صحفي أمس إن الكويت شاركت في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي المقام في مدينة دافوس بالاتحاد السويسري، حيث ترأس وفد البلاد المشارك في المنتدى وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام ممثلة عن سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء، وذلك بمشاركة واسعة للعديد من القادة ورؤساء الدول والحكومات وصناع القرار في مختلف الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم.

وأشارت «المالية» في بيانها إلى أن المنتدى يعقد خلال الفترة من 20 حتى 24 الجاري تحت عنوان «التعاون من أجل العصر الرقمي» من خلال عدة جلسات حوارية ومباحثات مشتركة تركز على البحث عن حلول واستكشاف فرص جادة في إطار الجهود الدولية لمواجهة عدم الاستقرار العالمي الناتج عن الصراعات الجيوسياسية والتحديات التي تترتب على أثرها، كما يركز المنتدى على المتغيرات الاقتصادية العالمية والتي تلقي بظلالها على اقتصادات مختلف الدول، ومن أهمها الحلول والرؤى للحد من التغيرات المناخية، بالإضافة إلى عدد من مواضيع التعاون المشترك ذات الاهتمام على المستوى العالمي ومنها: الذكاء الاصطناعي وتوظيفه لصالح الاقتصاد العالمي، وتأثير التكنولوجيا على النمو الاقتصادي والأمن السيبراني.

ومن المقرر أن تناقش وزيرة المالية خلال مشاركتها في المنتدى مع العديد من المسؤولين وصناع القرار مجموعة من القضايا المهمة التي تشمل تعزيز الشركات الدولية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وآفاق الاقتصاد العالمي وسط التطورات الاقتصادية، بالإضافة إلى لقائها بعدد من المسؤولين القاديين على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص في مختلف الدول لتسليط الضوء على جهود الكويت الاقتصادية نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وإمكانية مساندة الشركاء الدوليين في تحقيق ذلك وفرص التعاون المحتملة.

تجدر الإشارة إلى أن نورة الفصام ستشارك في جلستين حواريتين، الأولى بتنظيم المنتدى الاقتصادي العالمي للحدث عن نظرة طويلة المدى للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، أما الثانية بتنظيم من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التنوع الاقتصادي ودور دول مجلس التعاون في النمو الاقتصادي العالمي وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من وزراء المال والاقتصاد في دول المجلس.

وتأتي هذه المشاركة ضمن التزام الكويت بتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وتعاونها ضمن الجهود والمسامي الدولية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة على مختلف المستويات الإقليمية والعالمية.



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام خلال مشاركتها في منتدى دافوس

تتذبذب بعد هذه التصريحات في الأسواق، لكن نعتقد أن ظهور الأثر عقب تنفيذ هذه الخطط يأخذ فترة من الزمن، فضلاً عن أن ظهور الأثر الاقتصادي على الدول المصدرة والمنتجة للنفط يمكن أن يكون له أثر طويل الأمد وليس قصير الأمد، وبالفعل تذبذب الأسعار مع خفض مستويات الإنتاج المطبقة على حصص دول «أوبك» ساهم في تباطؤ الاقتصاد خصوصاً الاقتصاد المحلي».

وقالت إن التباطؤ الاقتصادي المحلي كان يسبب تغير حصة الإنتاج وفقاً لاتفاق «أوبك+» وانخفاض أسعار النفط، ولكن هناك بارقة أمل ونحن متفائلون بالمستقبل القريب خصوصاً أننا نمضي في زيادة الإنفاق الرأسمالي، وهناك أيضاً عوامل أخرى في الاقتصاد وهو التضخم ومحاولات التحكم فيه، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتنازلي الذي سيدفع بزيادة معدلات المشاريع والاقتراض من قبل كبار الشركات في الدولة، والتي يمكنها جذب المزيد من الاستثمارات داخل الكويت، الأمر الذي سيسهم في تنشيط عجلة التنمية، والذي نتوقع أن يكون في البداية بحدود 2.6% خلال العام الحالي، وهذا يتماشى مع توقعات البنك الدولي، مشيرة إلى أنه للوصول إلى التعافي المطلوب سيكون بالتزامن مع تنفيذ تلك الخطط ودفع الاستثمارات والتنوع الاقتصادي، وبالتالي سوف تدخل الكويت مرحلة جديدة من تنويع الدخل مع وجود إصلاحات مالية واقتصادية جادة ونسعى لأن يكون هناك اقتصاد مرّن ومستدام خلال المرحلة المقبلة.

«مرحلة ذهبية»

وذكرت أن هناك مستهدفات يتم العمل عليها في السياسة المالية بحيث يكون هناك إتران مالي في الدولة عبر إصدار مجموعة من التشريعات الاقتصادية، مشيرة إلى أن الكويت في «مرحلة ذهبية» بدعم وجود تشريعات تدفع بالاقتصاد المحلي إلى الطريق الإيجابي لدعم قطاعي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي قطعت شوط كبير منذ تأسيسها حتى اليوم، مبيّنة أن هيئة تشجيع

على إبراهيم

كشفت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، عن انه لا نية لفرض ضريبة على دخل الأفراد الآن.

وقالت الفصام، في لقاء مع قناة «العربية» على هامش مشاركتها في منتدى دافوس الاقتصادي، أن الكويت ستقوم بتفعيل عدد من الأدوات المالية على رأسها قانون الدين العام الذي سيستجيب للدولة الاقتراض من الأسواق، مشددة على أن الكويت تتمتع باحتياطات مالية قوية ولديها صندوق سيادي يعتبر ضمن أكبر 5 صناديق سيادية على مستوى العالم، كما أن البلاد لديها تصنيف انتماني «عال»، وبالتالي فإننا قادرون على دخول أسواق رأس المال والاقتراض في الفترة المقبلة بعد تفعيل القانون، ونتوقع إقرار القانون قريباً، حيث تسعى الحكومة إلى وجود القانون وتفعيله ليكون أداة موجودة ومتوافرة للدعم.

وفي ردها على سؤال حول عودة الكويت إلى سوق السندات الدولية هذا العام، قالت الفصام «طبعاً يعتمد، نحتاج أن تكون هناك فرصة للدخول في هذه الأسواق حسب الأسعار وسعر الفائدة المتوقع، وستكون هناك دراسة ومشاورات لتحديد زمن الدخول، لكن نعتقد أنه بعد صدور القانون قريباً ستكون لدينا خطة وإستراتيجية متى ندخل إلى الأسواق؟».

وذكرت الوزيرة الفصام أن الكويت تعمل حالياً على وجود نظام ضريبي كامل وشامل يتماشى مع الالتزامات الدولية خاصة الركيزة الثانية وآليات العمل مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd)، والتي من خلالها تم فرض ضريبة بواقع 15% على الكيانات الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تتوقع إيراداتها 750 مليون يورو، حيث ستبدأ الضريبة من أول يناير 2025، لتدخل حيز التنفيذ.

وقالت الفصام «حتى الآن لا توجد ضريبة دخل على الأفراد، وطبعاً هناك التزامات مع باقي دول الخليج ومازلنا ندرس متى يمكن أن نطبق هذه الضرائب، لكن ليست للفترة الحالية لأننا نريد أن تكون هناك دراسة شاملة نعرف من خلالها حجم التقدم في هذه المرحلة، لنتأكد أن الضريبة التي سنطبقها ستكون مجدية للدولة، وذلك بالتزامن مع تفعيل أدوات داخل الدولة تبعاً».

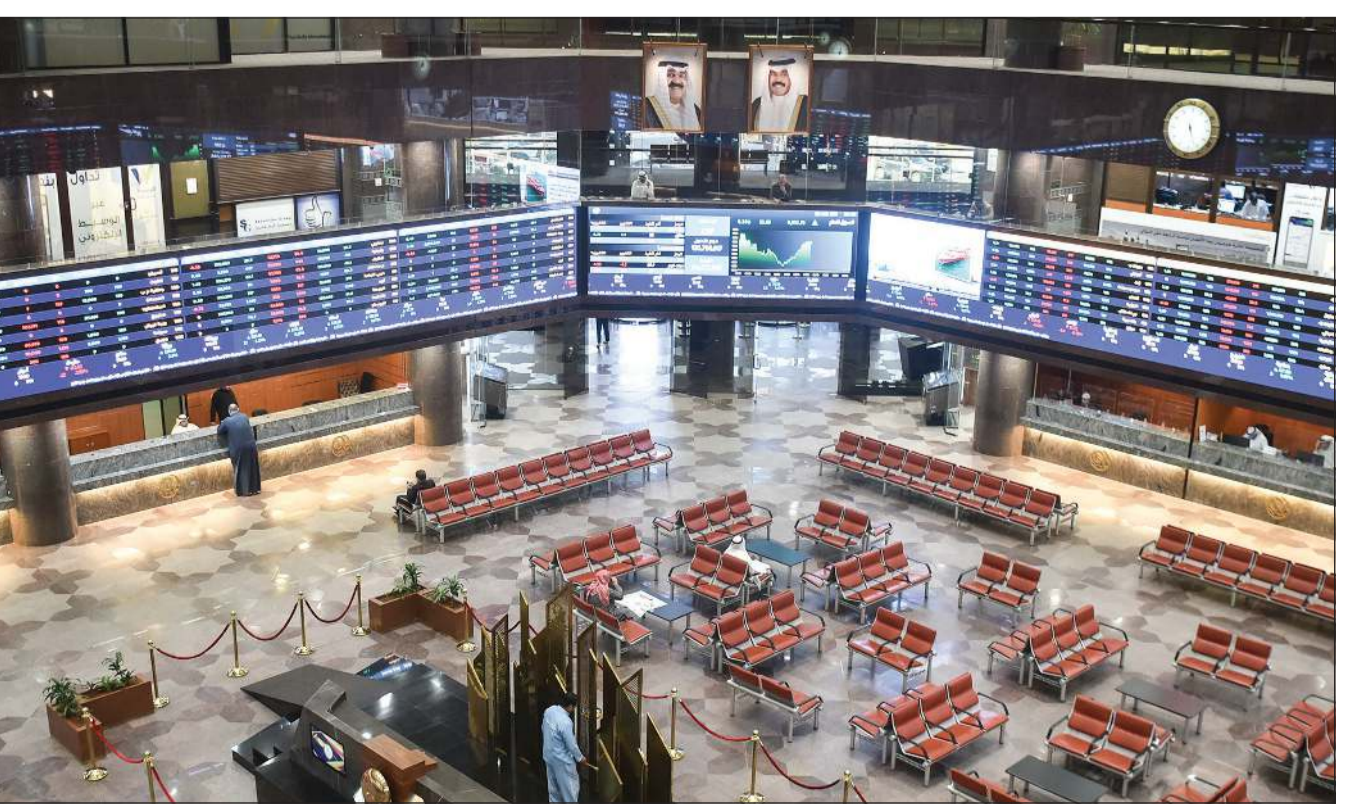
وأوضحت أن الشركات الكويتية تفرض عليها ضريبة الزكاة ودعم العمالة ونسبة من صافي الأرباح إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وحول مبدأ العدالة الضريبية، قالت «نحن نهدف إلى أن تكون هناك مساواة وعدالة ضريبية وبالتالي سنقيم معادلة لكي يعمل الكل بشفافية بأن تكون هناك ضريبة على دخل أعمال الشركات داخل الكويت، وهذا قانون جار الآن إعداده ليطبق الـ 15% على جميع الشركات لتكون هناك عدالة ضريبية ومنع النهب الضريبي، ولكن هناك إعفاءات للقطاعات الحيوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأستراتيجية التي تستهدف الدولة تشجيعها».

وفي بداية حديثها خلال اللقاء، قالت الوزيرة الفصام: «يسعدني المشاركة في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، والذي يعقد هذا العام تحت عنوان التعاون من أجل العصر الرقمي، وبالتالي فإن هذا الشعار يأتي في وقت حساس للغاية بسبب التحديات الجيوسياسية أو حتى التغيرات السريعة في الأمور الاقتصادية مثل تذبذب أسعار النفط وغيرها، ولا يخفى أن هناك تحديات كثيرة من ناحية أسعار النفط التي نرى أنها

1,55 مليار دينار إجمالي المكاسب المحققة منذ بداية 2025.. والسيولة قفزت أمس إلى 79 مليون دينار بزخم شرابي للأسهم القيادية

ربع مليار دينار مكاسب «البورصة» بجلاسة واحدة.. وقيمتها تتجاوز 45 ملياراً



شريف حمدي

واصلت القيمة السوقية لبورصة الكويت ارتفاعاتها اللاحقة منذ بداية العام الحالي، وذلك على وقع الزخم الشرابي الذي تشهده كل أنواع الأسهم بشكل عام والأسهم القيادية بجلسة أمس على وجه الخصوص، لتضيف البورصة مكاسب سوقية بلغت ربع مليار دينار خلال جلسة أمس بنسبة ارتفاع 0,5% لقيمتها السوقية.

وكانت «البورصة» قد حققت 236 مليون دينار مكاسب سوقية في جلسة أول من أمس، وبهذه المكاسب تخطت القيمة الرأسمالية للسوق مستوى 45 مليار دينار بنهاية جلسة أمس، لتسجل 45,11 مليار دينار ارتفاعاً من 44,86 مليار دينار بجلسة الإثنين الماضي، ليصل بذلك إجمالي المكاسب التي حققها السوق منذ بداية العام الحالي إلى 1,55 مليار دينار.

وعلى إثر عمليات الشراء التي شهدتها أغلب قطاعات السوق أمس، ارتفعت السيولة بنسبة 10% ببلوغها 79 مليون دينار ارتفاعاً من 71,6 مليون دينار في جلسة أول من أمس، وحل في صدارة الأسهم الأكثر استحوذاً على السيولة «عقارات ك» بتداولات قيمتها 12,1 مليون دينار، تلاه سهم «بيتك» بـ 8,2 ملايين دينار، ثم سهم «الخليج» بـ 4,3 ملايين دينار، وسهم «وربة» بـ 4,2 ملايين دينار، ثم سهم «كحميف» بـ 3,5

ملايين دينار. كما ارتفعت أحجام التداول أمس بنسبة 9% بكميات أسهم متداولة 344 مليون سهم مقابل 316 مليون سهم أول أمس، وجاء بصدارة الأكثر تداولاً سهم «عقارات ك» بـ 40,9 مليون سهم، تلاه «م. أعمال» بتداول 31,2 مليون سهم، ثم «وربة» بـ 18,3 مليون سهم.

وارتفعت أمس المؤشرات الوزنية لـ 9 قطاعات تصدرها «تكنولوجيا» بنسبة 1,9%، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات تصدرها «الطاقة» بـ 3,9%، وارتفعت القيمة السعرية لأسهم 47 شركة، مقابل انخفاضها لأسهم 68 شركة، واستقرت قيمة أسهم 16 شركة، ولم يجر التداول على أسهم 12 شركة.

وعلى وقع النشاط الإيجابي لمجريات التداول في السوق خلال جلسة أمس، ارتفعت القيمة السعرية لأسهم 76 شركة مقابل انخفاضها لأسهم 42 شركة، واستقرت القيمة لأسهم 14 شركة، ولم يجر التداول على أسهم 11 شركة.

وانتهت البورصة تعاملات أمس على ارتفاع جماعي في أداء المؤشرات، وذلك بارتفاع مؤشر السوق الأول 53,9 نقاط ليصل إلى 8108 نقطة، بنسبة ارتفاع 0,6%، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 4,4 نقاط بنسبة 0,06% ليصل إلى 7179 نقطة، كما ارتفع المؤشر العام بنهاية تعاملات أمس بـ 41,9 نقطة بنسبة 0,5% ليصل إلى 7622 نقطة.